الديمقراطية عبر القومية: نظريات وآفاق

أنطوني ماكغرو

ترجمة: أ. محمد الصديق بوحريص،

باحث بقسم العلوم السياسية، جامعة باتنة.

المقالة الأصلية بالإنجليزية:

McGrew، Anthony (2002) **'Transnational democracy**: **theories and prospects'**, in April Carter and Geoffrey Stokes (eds.), Democratic Theory Today: Challenges for the 21st Century (Cambridge، UK: Polity Press), pp. 269-94.

<http://www.polity.co.uk/global/transnational-democracy-theories-and-prospects.asp>

مقدمة:

تبدو كل من النظرية والممارسة الديمقراطية، كما يلاحظ شابيرو، عاجزة دائما عندما يتعلق الأمر بمعالجة مسألة نطاقها الخاص (Shapiro 1999, p1.). فقد كانت التعارضات الثنائية بين العام والخاص، وبين ماهو داخلي وماهو دولي، قضايا مركزية في النقاشات المتعلقة بحدود المشروع الديمقراطي. فقد طالب مثلا النقاد الراديكاليون لديمقراطية الليبرالية الحديثة بتوسيع وتعميق النظام الديمقراطي ليشمل المجالات الأكثر خصوصية مثل البيت ومكان العمل (Held, 1996). لكنه وإلى عهد قريب نسبيا، نادرا ما جازف منظروالديمقراطية بالذهاب ماوراء حدود الدولة، طالما تسود مقولة أرثودوكسية تتبنى تمييزا تصنيفيا بين المجال الأخلاقي للدولة السيدة وبين المجال اللاأخلاقي للمجتمع الفوضوي، أوبين الساحة الداخلية والساحة الدولية على التوالي (Connolly 1991; Walker 1991). وهكذا يميل منظرو الديمقراطية إلى وضع

"المجتمع الفوضوي" بين هلالين، بينما يفعل منظروالعلاقات الدولية بالمقابل نفس الشيء مع "الديمقراطية".

قام أنصار الدولية الليبرالية، من خلال أفكار بينتام ووذرو ويلسون، وأنصار النظرية الوظيفية مثل ميتراني، بالدفاع عن نظام دولي أكثر ديمقراطية (Mitrany 1975; Mitrany 1975). وبعد نهاية الحرب الباردة فقط، بدأت أدبيات كل من نظرية العلاقات الدولية، والنظرية الديمقراطية في معظمها، وهي بعيدة تاريخيا عن بعضها البعض بإبداء نوع من الإعجاب المشترك بفكرة الديمقراطية فيماوراء الحدود، وتلك هي الديمقراطية عبر القومية أو العالمية (Held 1995; Clark 1999). ويوضح مايمكن وصفه بالإنقلاب عبر–القومي هذا تغيرا بالغ العمق في التفكير حول المشروع الديمقراطي الحديث، وهو ما يستحق تفحصا نقديا جادا.

يبدأ هذا الفصل مساهمته في في الجهد النقدي بمناقشة العوامل التي عجلت بهذا الإنقلاب عبر–القومي. وهو ما يؤسس الإطار لتفكير الجاد في أدبيات الديمقراطية عبر القومية. وفي مسحه لهذه الأدبيات، يقومال جزء الثاني من هذا الفصل بتعريف عدة منظورات للديمقراطية عبر القومية تجد منابعها في تقاليد مختلفة للفكر الديمقراطي.

ويثير التفكير النقدي في التصورات الأربعة المعاصرة عن الديمقراطية– وهي تيار الدلوية الديمقراطية؛ التعددية الديمقراطية الليبرالية؛ المواطنة العالمية؛ وتيار الديمقراطية التداولية– عدة تساؤلات أساسية حول مرغوبية، وإمكانية تحقيق الديمقراطية عبر القومية. وقد تمت معالجة هذه المسائل في الجزء الثالث بالإستجابة لهذه الحجج الخاصة.

أما الجزء الرابع فيقدم مرافعة متينة عن فكرة الديمقراطية عبر القومية. وفي النهاية ينظر الجزء الخامس في آفاق مشروع الديمقراطية عبر القومية واحتمال تجسيد التصورات الأربعة المختلفة للغاية عن الديمقراطية كما فصلت في الجزء الثاني.

الديمقراطية عبر القومية والعولمة:

ينبغي وضع الأدب الناشيء حول الديمقراطية عبر القومية في سياق مختلف التطورات المعاصرةمن اشتداد للعولمة؛ والموجة الثالثة للدمقرطة العالمية، ونشوء الحركات الإجتماعية عبر القومية. حيث شجعت هذه التطورات المتزامنة- رغم الإختلاف حول مدى أهميتها- التفكير حول شروط وإمكانيات الديمقراطية الفعالة. ويرى العديد أن العولمة الإقتصادية قد فاقمت من التوتر القائم بين الديمقراطية –كنظام حكم متجذر في إقليم محدد- وعمل الأسواق العالمية، والشبكات عبر القومية لقوة الشركات. ففي عالم تبدو فيه أقوى الحكمات عاجزة أمام تعقيدات الأسواق العالمية أونشاطات الشركات عبر القومية، فإن فعالية الديمقراطية القومية مدعوة بشدة لأن توضع محل تساؤل وإعادة نظر (Sandel). لأن الحكومات إذا مافقدت القدرة على إدارة القوى عبر القومية بما يتوافق مع التفضيلات التي يعبر عنها مواطنوها، فإن الجوهر الحقيقي للديمقراطية -أي الحوكمة الذاتية- سيكون عرضة للخطر بلا جدال، كما يلاحظ ساندال Sandel. وعلاوة على ذلك وسعيا منها لتأطير أوضبط قوى العوملة من خلال الآليات العالمية والإقليمية للحوكمة، قامت الدول بإنشاء طبقات جديدة للسلطة السياسية ذات أسس ديمقراطية ضعيفة، وذات موقف غامض من العلاقة مع نظم المساءلة الوطنية القائمة. وظمن هذه الظروف لم يعد من الواضح تحديد "من يحكم؟" تبعا للعبارة التقليدية لـ دال Dahl. فعلى سبي المثال، وفي خضم الإنتخابات العامة في كوريا الجنوبية لسنة 1997، والتي أعقبت مباشرة الإنهيار الإقتصادي في شرق آسيا، طالب صندوق النقد الدولي من كلا المترشحين للرئاسة التوقيع على تصريح سري بتثبيت لاشروطال مالقترحة من خطة الإنقاذ المالية، وهذا مهما كانت نتائج الإنتحابات. ففي عصر تتجلى فيه السلطة العامة والخاصة وتمارس على صعيد عبرقومي أوعالمي تعتبر مسألة إعادة تقويم آفاق الديمقراطية مسألة طال انتظارها.

قد أدى الإنتشار العالمي للديمقراطية كنظام للحكم السياسي إلى تشجيع إعادة التفكير في هذه الديمقراطية. وبالمقارنة مع بداية القرن العشرين أين برزت الديمقراطية–أي الديمقراطية الليبرالية التمثيلية آنذاك– كنظام حكم قومي مسيطر عبر العالم– على الأقل بالمعنى الشكلي (Potter and et al. 1997). وإذا ما وضعنا جانبا الأسباب الكامنة وراء هذه الموجة الثالثة مهما كانت، فقط أصبحت الديمقراطية نموذجا عالميا تقريبا. وبالطبع، فإن الطموح والخطاب السياسي بالنسبة للديمقراطيات الجديدة يبدوبعيدا عن تحقيق ديمقراطية فعالة. في حين أن خيبة الأمل الشعبية تجاه السياسيين المنتخبين، وعدم قدرة الحكومات الديمقراطية على التعامل مع العديد من المشكلات المزمنة التي تواجهها المجتمعات المعاصرة –ابتداء من التفاوت الإقتصادي وصولا إلى التلوث– توحي بأن لا شي على مايرام في الديمقراطيات العتيدة.

وبالرغم من نقاط العجز تلك، أصبحت كل من الديمقراطيات العتيدة، والجديدة خاصة، منكشفة بشكل متزايد تجاه الأسس الديمقراطية الضعيفة لبنى الحوكمة الإقليمية والعالمية القائمة، كلما زاد الأثر المباشر المباشر لتصرفات تلك الأجهزة على مواطنيها. وعندما أصبحت الديمقراطيات تشكل أغلبية داخل المؤسسات العالمية ازدادت الضغوط لجعل تلك الأجهزة أكثر شفافية وأكثر خضوعا للمحاسبة (Governance 1995).

وبشكل ما مثير للسخرية، أصبحت العديد من الدول التي كانت في السابق خاضعة لقيود صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بشأن متطلبات الحوكمة الجيدة تقود حملات لتطبيق مبادئ مشابهة في معاقل القوة العالمية تلك. لكن كيفية المتوليف بين مؤسسات دولية فعالة والممارسات الديمقراطية تبقى –حسب كوهين (Keohane)– من بين أكثر المشاكل السياسية المعاصرة استعصاء على الحل.

وقد جاءت إحدى الإجابات لاقوية على هذه المشكلة من وكالات المجتمع المدني. حيث قامت الثورة الجمعوية العالمية– التي عبر عنها التوسع العظيم لنشاط المنظمات غير

الحكومية، والشبكات عبر القومية لجماعات المناصرة، والجمعيات العمالية والدينية من بين منظمات أخرى- بوضع النية التحتية لمجتمع مدني عبر قومي (Matthews 1997; Rosenau1997; Boli and Thomas 1999). ورغم أنها لاتعد حاليا ممثلا معتبرا لشعوب العالم تمكنت وكالات المجتمع المدني عبر-القومي من أن تصبح عنصرا مفيدا في ربط ونقل هموم المواطنين والجماعات في المنتديات الدولية (Boli، 1999 .Loya et al). لكن الأسس الديمقراطية للمجتمع المدني عبر القومي تبقى غامضة بشكل كبير، كما أن مسألة ما إذا كان المجتمع المدني عبر القومي قوة مهمة لصالح دمقرطة النظام العالمي، أوأنه مجرد ساحة أخرى يحافظ من خلالها المحظوظون والأقوياء على هيمنتهم العالمية تبقى موضعا للجدل.

إذا، تتعلق التأملات الأكاديمية حول المبادئ المعيارية والأشكال المؤسساتية المحتملة، باهتمامات ومصالح عدة قوى قلقة بشأن الأسس الديمقراطية لنظم الحوكمة العالمية القائمة. وأصبحت مصطلحات الشفافية، والمساءلة، والتمثيل، الشعارت الجديدة لأولئك الذين يضغطون لأجل إصلاح المؤسسات الدولية:بدءا من الأمم المتحدة إلى صندوق لنقد الدولي والبنك العالمي .(General 2000; Summers 2000 (April 16th))

مع ذلك فإن ذلك الجدل السياسي والدبلوماسي، المسموع بشكل واضح ربما، ينحوإلى افتقاد الكثير من خصوصيته. في حين قام نقاش حقيقي داخل الأدبيات الأكاديمية عن العولمة والديمقراطية حول الأسس المعيارية والمؤسساتية للديمقراطية فيماوراء الدولة. وكانت النتيجة بداية نقاش نظري حول ماذا يمكن أن تعنيه الديمقراطية عبر القومية.

التنظير للديمقراطية عبر القومية:

يمكن استشفاف أربع نظريات معيارية مختلفة داخل الأدبيات الناشئة حول الديمقراطية عبر قومية، وهي: الدولية الليبرالية؛ والديمقراطية التعددية الراديكالية؛ الديمقراطية الكوسموبوليتانية؛

والديمقراطية التداولية. وبالرغم من أنه تصنيف بسيط يمكن معارضته على عدة أصعدة، فإنه يوفر مخططا مبسطا لحقل معقد، بقدر ما يوضح سلسلة من الحجج. ودائما ما يحوم حول التصنيفات خطر التبسيط، فالمنظرون –المنفردون– يميلون إلى وضع سلسلة من التقاليد الديمقراطية. وفي الواقع، فإن هته المجموعات يمكن النظر إليها بالتالي على أنها نماذج مثالية: وهي تركيبات عامة لحجج معيارية، ونظريات تعكس مفهوما مشتركا عن المبادئ الأساسية التي تحدد الديمقراطية عبر القومية. وهكذا، تقدم هذه النمذجة قاعدة لتحليل نظامي لرهانات النقاش حول الديمقراطية عبر القومية.

ما هو مشترك بين كل هذه المنظورات هو محاولة إعطاء معنى لفكرة الديمقراطية عبر القومية، وتوضيح المبادئ المعيارية، والمثاليات الأخلاقية والشروط الأساسية الضرورية للتحقيق الفعال لها، ويجد كل منظور من هذه المنظورات جذوره في كوسموبوليتانية تسعى لتوصيف مبادئ عامة وبنى وممارسات ضرورية نظام عالمي أكثر إنسانية، تأخذ فيه حاجات الناس الأولوية قبل مصالح الدول ومكائدها الجيوسياسية، لذلك يجب تمييز الكوسموبوليتانية– سواء كانت السياسية أوالأخلاقية منها – عن النزعة الدولية، التي تنطلق من الافتراضات الجماعاتية التي ترى أن الدول تشكل الأسس السياسية والأخلاقية الرئيسية للنظام العالمي، والتي توحي أولا بمجتمع دول متعاونة بدلا من الشعوب. أخيرا تشترك هذه التفاسير الأربعة في الاعتقاد أن — في ظروف العولمة المعاصرة —الديمقراطية عبر القومية تعد مشروعا سياسيا ضروريا ومرغوبا به وممكن التحقيق: وبعبارة أخرى ينبغي تفضيل الديمقراطية على النظم الأخرى التسلطية. وإذا ما تركنا لبرهة هذا الافتراض جانبا، فكيف نميز بين هذه التصورات المختلفة للديمقراطية المتخطية للحدود؟

الدولية– الليبرالية:

قدمت الليبرالية الدولية في صورها المبكرة تحديا عميقا لنظرة الواقعية السياسية تجاه النظام العالمي: ذالك ما ينبغي أن يكون صحيحا منذ لوك مرورا ببنتام وميل ووصولا إلى وودرو ويلسون،

حيث كان لب مشروع الدولية الليبرالية بناء نظام دولي على أسس حكم القانون والتعاون بين الدول(Doyle 1999.). واعتبرت روافد أخرى من الليبرالية، مثل حركة السلام التجاري لـ بين وكودن وبرايت من بين آخرين، أن التجارة والاعتماد المتبادل الاقتصادي الدولي سوف يخلقان عالما تؤول فيه الدول في المقام الأخير إلى التلاشي.

في حين أن الأشكال المعاصرة من الدولية الليبرالية كما يرى لونغ قد فقدت هذه الدرجة من الراديكالية لتتابع هدف إصلاح النظام العالمي بدلا عن تغييره(Long 1995). وبالرغم من ذلك تتواجد بعض أنواع الليبرالية الراديكالية اليوم تحت قناع النيوليبرالية الاقتصادية التقليدية. وليس من المفاجئ أنها، وبشكل مناقض بعمق لمفهوم الحوكمة العالمية والديمقراطية عبر القومية، تدافع عن عالم أسواق عالمية غير مقيدة. وبالنظر إلى بروز الليبرالية المؤسساتية (داخل نظرية العلاقات الدولية)، والتي تهتم أساسا بإبراز الحساب العقلاني للتعاون الدولي، فإن مسألة الديمقراطية عبر القومية تنحوإلى ينظر إليها بعبارات إجرائية مثل خلق مؤسسات دولية أكثر تمثيلية، أكثر شفافية وأكثر قابلية للمحاسبة. فكوهين على سبيل المثال يفهم الديمقراطية على المستوى الدولي على أنها شكل من التعددية الطوعية في ظروف من الشفافية القصوى. ومن هذا المنظور يعَدُّ النظام العالمي الأكثر تعددية نظاما عالميا أكثر ديمقراطية. وتعبّر الفلسفة القابعة تحت هذه الرؤية عن ارتباط عميق ببعض المبادئ المركزية للتعددية الكلاسيكية، أي تأكيدها على الحقوق السياسية والمدنية والتمثيل من خلال مصالح منظمة، توزيع السلطة وسلطة عامة محدودة والحكم من خلال التوافق. إنها تدافع في الواقع عن إعادة بناء جوانب من الديمقراطية التعددية– الليبرالية على المستوى الدولي مدعومة بضرورات السياسة الانتخابية. وبدلا من الأحزاب المتنافسة من أجل أصوات الناخبين يقوم مجتمع مدني مهتز بإيصال مطالبه لصناع القرار، كما يجعلهم مسؤولين عن تصرفاتهم. وبالتالي سيتم تحسين المحاسبة ليس من خلال القنوات الرسمية فقط، ولكن من خلال مطلب الشفافية أيضا. إن التصرفات الرسمية التي يتم التفاوض عليها بين ممثلي الدول لدى المنظمات الدولية سوف تخضع للفحص الدقيق من قبل الشبكات عبر القومية. وهكذا

أصبحت المؤسسات الدولية ساحات تتمفصل داخلها مصالح كل من الدول ووكالات المجتمع المدني، وأكثر من ذلك كبنى سياسية أساسية لبناء التوافق وإضفاء الشرعية على القرارات الجماعية. وهذه تمثل نظرة إجرائية موسعة للديمقراطية كتقنية لاتخاذ وشرعنة القرارات العامة.

رغم أن أصوات أخرى مهمة من موقف الدولية الليبرالية تظل موجودة، والتي يعد تقرير لجنة الحوكمة العالمية من بين أهمها، فإنها تتشارك مع النظرة المعروضة أعلاه التزاما بحوكمة دولية أكثر استجابة وأكثر محاسبة. وتميل مثل هذه الأفكار إلى السيطرة على الفكر المنصب على إصلاح المؤسسات الدولية، ابتداء من صندوق النقد الدولي ووصولا إلى منظمة التجارة العالمية. وهذا ليس مفاجئا لأن المؤسساتية الليبرالية تعكس تطلعات وقيم الدول والنخب الغربية التي تسيطر على مؤسسات الحوكمة العالمية. لكن وكما يرى فولك، فإنها فلسفة تقترح نظرة مقيدة وتكنوقراطية بشكل ما للديمقراطية عبر القومية. وهي على غرار التعددية الليبرالية عموما تفشل في إدراك أن التفاوت في القوة يميل إلى جعل الديمقراطية رهينة للمصالح راسخة القوة. لقد اعترف نقاد التعددية الكلاسيكية– إبتداء دال ووصولا إلى ليندبلوم – كيف تقوم قوة الشركات بتشويه العملية الديمقراطية. لكن أفكار التعددية الجديدة قلّما تنعكس في أدبيات الدولية الليبرالية والتي تميل إلى إهمال تفاوتات القوة البنيوية في النظام العالمي، وبالخصوص عدم توازن القوة بين وكالات المجتمع المدني عبر القومي والرأسمال العالمي. تنحوالتعددية من خلال تفضيلها للقوة الدافعة للحياة الاجتماعية، على كل المستويات، إلى تعريض كل الأفراد في موقف ضعيف لقبول تفضيلات القوي.

إن المطالبة بالشفافية والمساءلة ليست كافية في حد ذاتها لمواجهة تلك التفاوتات في الموارد والنفوذ. ففي حين تعد مبادئ الشفافية والمحاسبة ضرورية لتحقيق الديمقراطية عبر القومية، فإنها وبدون آليات لضمان التمثيل الفعال لشعوب العالم في العملية السياسية، تبقى عاجزة بشدة عن تجسيدها حقيقة. في هذا الصدد فإن العمل المؤسساتي لا يحتمل أن يحل مشكلة العجز

الديمقراطي المصابة بها الحوكمة العالمية. رغم الاعتراف بأهمية المجتمع المدني عبر–القومي يبقى التفسير المؤسساتي الليبرالي غربيا بشكل فريد متمركزا حول الدولة مادامت تنظر إلى الديمقراطية عبر القومية بعبارات تحسين شفافية ومحاسبية المؤسسات الدولية أمام الحكومات الوطنية.

التعددية الديمقراطية الراديكالية:

لقد عرفت هوتشينغز التعددية الديمقراطية اللبرالية في عرضها الكوسموبوليتانية السياسية على أنها مشروع يتحاشى النزعة الإصلاحية للمؤسساتية الليبرالية لصاح أشكال مباشرة للديمقراطية والحكم الذاتي إلى جانب إنشاء بنى بديلة للحوكمة ابتداء من المستوى العالمي إلى المستويات المحلية (Hutchings 1999, p166ff). إنها ترفض بشدة الموقف الليبرالي الإصلاحي لأنها تعتبر بنى الحوكمة العالمية القائمة منخرطة في تفضيل بنيوي لمصالح طبقة حاكمة كونية ثرية وقوية في الوقت الذي تقصي فيه حاجات ومصالح أغلب البشرية. لذلك فأنصار الديمقراطية الليبرالية الراديكالية مثل بيرنهايم كونولي باتاموكي ووالكر، قلقون بشأن الأسس المعيارية ل" سياسة جديدة " تتضمن تمكين الأفراد والجماعات في عالم بنى قوة معولمة. إنها تمثل نظرة واقعية للديمقراطية مادام أنصارها لقين بِشأن إنشاء "جماعات جيدة" على قاعدة مبادئ معيارية مثل المساواة والمواطنة النشطة، ترقية الخير العام، الحوكمة الإنسانية والانسجام مع البيئة الطبيعية. وهذه نظرة معيارية تمثل تشكيلة من العناصر من ما بعد الحداثة الماركسية والنظرية الديمقراطية للجمهورية المدنية. إنها تسعى لتكييف مفاهيم الديمقراطية المباشرة والحوكمة الذاتية لتتطابق مع حقبة تنظم فيها بنى القوة العالمية وعبر القومية شروط الوجود اليومية للجماعات والأسر عبر العالم. إن التعددية الديمقراطية الراديكالية في جوهرها نظرية "تصاعدية" لدمقرطة النظام العالمي. تتمفصل الحياة السياسية الديمقراطية الجديدة أساسا عبر تعدد الحرات الاجتماعية النقدية مثل حركات البيئة النساء وحركات السلام، وهي تتحدى هيبة الدول والبني الدولية، على غرار هيمنة تصورات معينة (ليبرالية) "للسياسي"(political). يُنظَر إلى الحركات النقدية الاجتماعية، التي تقوم بتسييس

المؤسسات والممارسات العالمية القائمة، وبالطبع تقوم بتحدي الحدود التقليدية للسياسي(التقسيمات الثنائية من داخلي/خارجي، عام/خاص، المجتمع/الطبيعة) على أنها فواعل "سياسة تقدمية جديدة". تلك السياسة تنبني عل الحركات الاجتماعية النقدية التي أظهرت أن من بين أنكر المغالطات التي تنشرها النظرية السياسية هي افتراض أن التسيير المركز للسلطة ضروري لضمان النظام السياسي. لذلك فلا يوجد سبب لاعتبار الديمقراطية والشرعية الديمقراطية منحصرة فحسب في وحدات محددة إقليميا مثل الدول- الأمم. بل إن الديمقراطية الحقيقية يجب إيجادها في تجاور العديد من الجماعات المنظمة والمحكومة ذاتيا، والمشكلة على مستويات مكانية مختلفة ابتداء من المستوى المحلي ووصولا إلى العالمي. يعرف المدى المكاني لهذه الجماعات المحكومة ذاتيا بالمجال الجغرافي للمشاكل أوالنشاطات الجماعية التي تسعى لمعالجتها، برغم وجود تبني قوي لمبدأ التفرعية. تعرف الديمقراطية عبر القومية في هذا المنظور من خلال وجود تعددية "لجماعات المصير" المحكومة ذاتيا تتسم بالتنوع والترابط فيما بينها والتمايز في المكان، وكذا تعدد مواقع السلطة دون الحاجة إلى بنى سلطوية سيدة أومركزية. إنها تحدد، في الممارسات السياسية والحركات النقدية الاجتماعية، توجهات عارمة نحوالتعالي على الدولة الإقليمية السيدة كوحدة أساسية للديمقراطية.

تعكس التعددية الديمقراطية الليبرالية ارتباطا متينا بنظريات الديمقراطية المباشرة والديمقراطية المشاركاتية. وهي تنهل أيضا من النقد النيوماركسي للديمقراطية الليبرالية. إنها تنظر إلى الديمقراطية كجزء لا يتجزأ عن خلق ظروف المشاركة الفعالة والحوكمة الذاتية، فهي تتضمن إلى جانب أشياء أخرى، تحقيق المساواة الاجتماعية والاقتصادية. وأكثر من ذلك فهي ترتبط بالتقليد الجمهوري المدني مادامت تعتبر أن تحقيق الحرية الفردية ينبغي أن ينغرس في الداخل ويتم إسناده من خلال حس قوي الجماعة السياسية والخير المشترك.

إن قول أنصار الديمقراطية التعددية الليبرالية بأن الشروط الفعالة لتحقيق الديمقراطية عبر القومية تتطلب بناء أشكال بديلة للحوكمة العالمية يعد تمردا على المبادئ المرساة للنظام العالمي.

ومن بين الانتقادات الموجهة إليها هو رفضها بالضبط لبناء نظام عالمي وهو ما يعد إشكالية. ومن خلال معارضتها لمبدأ حكم القانون في السياسة العالمية ورفضها الجماعة السياسية السيدة فيمكن القول أن الشروط الضرورية للديمقراطية قد قوضت بشكل حاسم. فمن الصعب تصور كيف سيتم حسم الخلاف بين الإدعاءات المتنافسة للعديد من الجماعات حتى داخل نفس الحدود وأكثر من ذاك ففي غياب النظام العالم الليبرالي الحالي وإن كان غير كامل – والذي يتضمن (بدرجات متفاوتة) مبادئ حكم القانون والقيود المعيارية على ممارسة العنف المنظم – فمن الممكن القول أنه لا توجد قاعدة آمنة لبناء وتغذية ديمقراطية عبر قومية. يخبرنا التاريخ أن الديمقراطية المحدودة إقليميا قد ازدهرت حين وجد حكم القانون وكان العنف السياسي غائبا. ومن الانتقادات التي لا تقاوم لحجج التعددية الراديكالية يمكن أن نجددها في تضاربها الشديد مع الشروط الأساسية التي تجعل من الديمقراطية ممكنة على أي مستوى منحكم للقانون وسيادة.

الديمقراطية الكوسموبوليتانية:

تولي الديمقراطية الكوسموبوليتانية – بالمقارنة مع الراديكالية التعددية– اهتماما خاصا بالشروط المؤسساتية والسياسية الضرورية لسير حوكمة ديمقراطية فعالة داخل، مابين أوعبر الدول. لقد طور هيلذ منظورا للديمقراطية الكوسموبوليتانية في صيغها الأكثر تعقيدا والمبنية على المبادئ القائمة للنظام الدولي الليبرالي (حكم القانون، وحقوق الإنسان مثلا)، تدخل تسوية دستورية أومؤسساتية عالمية جديدة تكون المبادئ الديمقراطية فيها محصنة بشدة. من خلال المطالبة بدمقرطة مزدوجة للحياة أسياسية فإن أنصار الديمقراطية الكوسموبوليتانية يسعون إلى إعادة تشكيل صورة الديمقراطية داخل الدول من خلال توسيع الديمقراطية إلى المجال العام بين وعبر الدول. وبذلك ينتظر أن كلا من الديمقراطية عبر القومية والديمقراطية الوطنية ستسند إحداهما الأخرى بدلا من أن أتكونا مبادئ متنازعة للحكم السياسي. تسعى الديمقراطية الكوسموبوليتانية في الواقع

إلى بناء ترتيب سياسي للجمعيات ن المدن والأمم، ولا سيما الأقاليم والشبكات العالمية الديمقراطية.

ومن المبادئ المركزية لهذا النموذج الاستقلالية الديمقراطية إي التمتع بالاستقلالية في حدود ضوابط الجماعة. ويتم ضمان ذلك من خلال الشروط التي يفرضها قانون كوسموبوليتاني ديمقراطي وهو القانون الذي يؤسس " السلطات والقيود، الحقوق والواجبات التي تتسامى على مطالب الدول القومية. وبالتالي فإن مبدأ الاستقلالية الديمقراطية يعتمد على إرساء جماعة دولية من مجتمعات ودول ديمقراطية ملتزمة بالخضوع لقانون عام ديمقراطي داخل وعبر حدودها إنها جماعة ديمقراطية كوسموبوليتانية. وهذا لا يتضمن التسليم بشرط الحكومة العالمية أودولة فيدرالية فوق الدول ولكن إرساء بدلا من ذلك "نظام سلطة عالمي ومجزأ" نظام يضم مراكز سلطة متنوعة ومترابطة يشكلها ويحددها القانون الديمقراطي. وبدلا من أن تكون على شكل بناء هرمي للسلطة ابتداء من المحلي ووصولا إلى العالمي فإن الديمقراطية عبر القومية تتضمن ترتيبا متباينا في التدرج السلطوي. وهذا تصور يقع بين الفيدرالية والترتيبات الأكثر هلامية التي يتضمنها مفهوم الكونفيدرالية التي أشار البعض أليها بالنظام الفيلاديلفي. وهي تتطلب "... إلحاق السيادات الإقليمية الوطنية والمحلية بإطار قانوني أعلى لكن الجمعيات داخل هذا الإطار ستكون محكومة ذاتيا على مختلف المستويات. إن فرض الديمقراطية الكوسموبوليتانية يتضمن بالتالي عملية إعادة بناء لإطار الحوكمة العالمية القائم.

وكشرط جوهري لتحقيق إعادة البناء هذه قيل بضرورة أن تكون الممارسات الديمقراطية متجذرة داخل الجماعات والجمعيات المدنية بشكل أشمل من خلال تفصيل ودعم الديمقراطية من الخارج عبر شبكة من الوكالات والجمعيات الدولية والإقليمية تتقاطع عبر محلات محددة مكانيا. وفقط من خلال تلك الآليات يمكن للمواقع العالمية تلك الشبكات عبر القومية للسلطة والتي تفلت لرقابة ديمقراطية فعالة في الوقت الراهن أن تصبح ذات اعتبار وأن تؤسس الظروف السياسية

الملائمة لتحقيق الاستقلالية الديمقراطية. تمثل الديمقراطية الكوسموبوليتانية أجندة ضخمة الطموح لإعادة تشكيل صورة الحوكمة العالمية والنظام العالمي. إن أصولها إنتقائية طالما أنها تقيم ادعاءات باستمراريات مهمة لتقاليد متنوعة من الفكر الديمقراطي. وفي حين أنها تستمد إلهاما معتبرا من النظريات الحديثة للديمقراطية الليبرالية فهي أيضا متأثرة بالنظرية النقدية، نظريات الديمقراطية المشاركاتية والجمهورية المدنية. إنها تختلف عن تيار الدولية – الليبرالية بأجندتها الراديكالية والشك الذي تتبناها تجاه تفوق المفاهيم المتمركزة حول الدولة والإجرائية للديمقراطية. وفي الوقت الذي تقبل فيه بالدور المهم للقوى الاجتماعية عبر القومية التقدمية فهي تميز نفسها عن الديمقراطية التعددية الراديكالية من خلال التزامها بمركزية حكم القانون والمؤسساتية كشروط ضرورية نظم عالمي أكثر ديمقراطية. لكن فكرة الديمقراطية الكوسموبوليتانية ليست دون الانتقادات.

ينظر ساندل إلى المثل التي تعطي جوهرا لمفاهيم الديمقراطية الكوسموبوليتانية وهي مفاهيم تهب كمثل أخلاقية وكفلسفة شعبية عن حكم الذات في زماننا. ويرى أن سبب هذا يعود إلى التصور الليبرالي للفرد الكامن في لب الكوسموبوليتانية، تصور يهمل الطريقة التي بنيت بها الأفراد ومصالحهم وقيمهم من قبل الجماعات التي هم أعضاء فيها. وتبعا لذلك فالديمقراطية يمكن أن تزدهر فقط عبر إنشاء جماعة ديمقراطية بهوية مدنية مشتركة أولا. وفي الوقت الذي تنشئ العولمة فيه بالفعل شعورا بالترابط الكوني فإنها لا تولد، بنظر براون، شعورا مكافئا بالجماعة المؤسسة على القيم وال المعتقدات المشتركة. كا أن منظري الديمقراطية الكوسموبوليتانية لم يقدموا تفسيرا مقنعا لمسألة كيف يمكن توليد الموارد الأخلاقية والثقافية لتحقيقها فعليا، يمكن أيضا انتقادها لأنها مقاربة تنازلية (top –down) تكون فيها إعادة تشكيل بنية الحوكمة العالمية على طول خطوط ديمقراطية أكثر قد اعتبر كمفتاح لتحقيق الديمقراطية عبر القومية. مع ذلك، فإن ذلك الإيمان ببنية جديدة للحوكمة العالمية يتغاضى عن التوترات القائمة بشكل ملازم بين الدافع الديمقراطي وبين منطق القيود البنيوية على ما يمكن أن يفعله الشعب. ليس واضحا بالضرورة، كيف سيتم التوفيق بين تنازع الاختصاصات بين الطبقات المختلفة للسلطة السياسية أوالفصل

بينها بوسيلة ديمقراطية، كما وضح ثمبسون. وبغض النظر عن الكيفية التي يمكن من خلالها بناء مساءلة أكثر فعالية في مثل ذلك النظام. وهذا يثير مسائل عديدة مثل الرضا والشرعية. وكما يرى تومبسون أن المشكلة تعلق بعدة أغلبيات ولا تمتلك إحداها إدعاء حصريا أوغالبا بالشرعية الديمقراطية. أكثر من ذلك فإن الإدعاءات بأن الديمقراطية الكوسموبوليتانية تعمل فقط على زيادة شدة التوترات المستديمة القائمة بين الديمقراطية وحماية الحقوق الفردية مادامت المطالبات بالحقوق يمكن متابعتها من خلال السلطات الدولية التي تتحدى بشدة شرعية السياسات والقرارات المصادق عليها محليا، كما يرى كل من باتوماكي وهاتشينغز أن الإيمان بصحة القيم الغربية عالميا سيجعل من مشروع الديمقراطية الكوسموبوليتانية حساسا تجاه الاتهامات بإضفاء الشرعية على أسلوب جديد الإمبريالية.

الديمقراطية التداولية (الخطابية):

إن محاولة متعاطفة لمعالجة بعض الانتقادات الموجهة لكل من مشروعي الديمقراطية الكوسموبوليتانية والديمقراطية الراديكالية التعددية يمكن أن نجدها في أعمال الديمقراطية التداولية والمفاهيم المرتبطة بها من ديمقراطية أصحاب الشأن. بدلا من اقتراح تسوية مؤسساتية جديدة للجماعة السياسية العالمية أوإنشاء بنى جديدة للحوكمة العالمية يهتم أنصار الديمقراطية التداولية بتوضيح إمكانيات دمقرطة الحوكمة القائمة فعليا في النظام الدولي، بدلا من الحكومة التي ينبغي أن تكون. يهتم أنصار الديمقراطية التوافقية بالمصادر الخطابية لنظم الحوكمة العالمية القائمة، ودور المجتمع المدني عبر القومي رقابة ديمقراطية تداولية مصطلحات الخطاب السياسي وكذا عمل الحوكمة في النظام الدولي. في الواقع إنهم مهتمون بالمبادئ والشروط الضرورية لخلق مجال عام عبرقومي حقيقي للتداول الديمقراطي.وتتضمن تلك المبادئ: اللاسيطرة، المشاركة، التداول العام حوكمة مستجيبة وحق جميع المعنيين بالتصويت في القرارات العامة التي تؤثر على رفاهيتهم

أومصالحهم. وكما يرى دريزيك فإن تحقيق الديمقراطية التداولية يعتمد على الاعتراف أن" جوهر الشرعية الديمقراطية لا يكمن في التصويت أوالتمثيل... وإنما في التداول".

في حين أن أنصار الديمقراطية التداولية لا يلغون بشكل كامل قيمة الالتزام الليبرالي بإصلاح مؤسساتي للحوكمة العالمية، أوالمطلب الكوسموبوليتاني بدستور ديمقراطي للنظام العالمي، فإن كلا الرؤيتين غير كافية بذاتها لخلق ديمقراطية عبرقومية. في حين يبحث النموذج التوافقي عن خلق شراكة تدار شؤونها من خلال التداول العام لأعضائها. وهذا يتضمن حسب أنصارها رعاية مجالات عمومية عبر قومية يمكن أن يحدث داخلها حوار مابين وكالات الحوكمة وأولئك المعنيون بقراراتها وتصرفاتها. إن التداول العقلاني والقائم على المعلومات بين جميع المعنيين فضلا عن أولئك الذين يتبنون مصالح معلنة في المسألة المطروحة مربوط في النهاية بتحقيق الخير العام. ينبغي تمييز هذا الموقف عن المفهوم الليبرالي التعددي للديمقراطية والتي يتفوق فيها تحقيق الإجماع بين المصالح المعبر عنها وتفضيلات المواطنين أوالمصالح المنظمة خلال صناعة القرار العام. أكثر من ذلك فالسلطات العمومية يتوقع منها تبرير تصرفاتها بينما يكون من حق المعنيين الاعتراض على تلك التصرفات مادامت الحوكمة ديمقراطية فقط بالنظر إلى مدى تمتع الناس فرادى وجماعات بإمكانية دائمة للاعتراض على قرارات الحكومة. تتطلب الديمقراطية التداولية بالتالي مواطنين مطلعين ونشطين وكذا ترقية قوية لحقوق أولئك وشروط التمكين لهم. باعتبار أهمية مبدأ إشراك جميع المعنيين فإن معايير وإجراءات احتواء الجميع داخل عملية التداول السياسي تصبح حاسمة.

كما أن مبدأ المراهنة يعد عنصرا مركزيا في البرهان التداولي، أي أن أولئك الذين يتأثرون بقرارات السلطات العامة أوأصحاب الرهان، لديهم الحق في صوت في حوكمة تلك المسائل. إن عضوية الجماعة التداولية المعنية بأية مسألة من المسائل هي بذلك عضوية مشروطة (contingent) بالوضع المميز لأصحاب الشأن المعنيين أي أولئك الذين لديهم مصالح أوالشروط المادية المتضمنة بشكل مباشر أوغير مباشر في ممارسة السلطة العامة. وفي الواقع تصبح

عملية التداول نفسها عملية بناءة للجماعة التداولية المعنية. إن هذه الانعكاسية تجعل من الديمقراطية التداولية حسب أنصارها ملائمة بشكل محبب لعالم يحتوي جماعات للمصير مترابطة لا يتطابق فيها تنظيم وممارسة السلطة من الآن فصاعدا مع الجماعة السياسية الإقليمية المقيدة. وعلى خلاف الديمقراطية التمثيلية الليبرالية التي يتم تعريف الشعب فيها من خلال العلاقة بحدود إقليمية ثابتة، تفترض الديمقراطية الليبرالية مفهوما وظيفيا أونظاميا بشكل واسع لشعب غير محصور بحدود إقليمية ثقافية وإنسانية. وكما لاحظ دريزاك يمكن أن يكون التداول مساعدا مع حدود مرنة وإحداث نتائج على عابرة للحدود لذا يمكننا البحث عن الديمقراطية في شكل تفاعل سياسي، دون القلق بشأن أن كانت مقيدة بكيانات إقليمية معينة أم لا.

يرى أنصار الديمقراطية التوافقية أنها تقدم مجموعة مبادئ يمكن أن تؤسس ديمقراطية عبر قومية شاملة، مستجيبة ومسئولة. وتميل إحدى نسخها الأكثر أصالة للتركيز على طموحاتها السلبية طالما اعتبرت التداول كآلية لتعزيز الشرعية الديمقراطية لصنع القرار العام، ابتداء من المستوى المحلي ووصولا إلى المستوى العالمي. على العكس فالنسخ الأكثر راديكالية تظهر الإمكانيات التغيرية إلى المدى الذي تهتم معه بمعارضة برامج المؤسسات العالمية متحدية بذلك المواقع غير القابلة للمحاسبة للسلطة عبر القومية وتقوية القوى التقدمية للمجتمع المدني عبر القومي. ينشأ هذا التوتر بين التفسير الإجرائي، مقابل التفسير الأساسي، للديمقراطية التداولية عن أصولها الفلسفية الانتقائية التي تشمل تقاليد النظرية النقدية، تحليل الخطاب، الجمهورية، والديمقراطية المشاركاتية والمباشرة.

يرى نقاد الديمقراطية التداولية أنها ليست نموذجا متميزا من الديمقراطية بقدر ما هي آلية لحل إضفاء الشرعية على القرارات العامة. وبالتالي فقيمتها تظهر فقط في سياق أطر ديمقراطية راسخة. إن هذا النقد صحيح على كل المستويات عبر القومية، المحلية أوالوطنية للديمقراطية. أكثر من ذلك فبالرغم من تركيزها على الخطاب تميل بشكل متناقض إلى التغاضي عن التي تخلقها

التعددية اللغوية والثقافية أمام بناء فضاء عمومي عبر قومي حقيقي. لا يمكن أن يتم إبعاد هذه المسألة ببساطة على أنها مسألة تقنية تتعلق بالترجمة ولكنها على العكس تثير مشاكل خطيرة حول دور اللغة والثقافة في تعريف شروط تداول سياسي حقيقي. ومن خلال الدفاع الشديد عن أن الجماعات التداولية تبنى جوهريا من خلال مبدأ تدخل جميع المتأثرين فإن القاعدة التي تدعم إدماج أصحاب الشأن، سواء بشكل مباشر أومن خلال ممثلين، لن تكون محددة بوضوح أبدا. وبالفعل يميل التأكيد على التنظيم الذاتي إلى ضمان أن المتطلبات الإجرائية والشروط المؤسساتية للتداول الفعال تبقى موضوعة بشكل مبهم نوعا ما. وأخيرا هنالك صمت شديد يخيم حول حل النزاعات المستعصية بين المصالح والقيم بشكل تداولي دون اللجوء إلى حل مفروض بنوع من السلطوية. واعتبارا لذلك يمكن أن تكون للديمقراطية التداولية قيمة هامشية في التعامل مع العديد من المسائل التوزيعية والأمنية العالمية الأكثر استعجالا، ابتداء من إعانة الديون ووصولا إلى التدخل الإنساني، التي تظهر على الأجندة السياسية العالمية. وكغيرها من نظريات الديمقراطية عبر القومية المراجعة سلفا فالديمقراطية التداولية عرضة لنقد أكثر أساسية.

الديمقراطية عبر القومية: ممكنة أم مرغوبة؟

مهما كانت المزايا الفكرية لأي تصميم معين للديمقراطية عبر القومية فإن نزعة تشكيكية قد عبر عنها حول إمكانية ومرغوبية الفكرة. إذ يجادل أنصار الجماعية والواقعيون أنصار الديمقراطية عبر القومية في عدة مجالات مهمة: نظرية، مؤسساتية، تاريخية وأخلاقية. فأنصار الجماعاتية السياسية مثل كيمليكا غير مقتنعين بالمقدمات التي تنبني عليها نظريات الديمقراطية عبر القومية. فالديمقراطية كما يؤمن كيمليكا ينبغي أن تغرس في تاريخ ولغة وثقافة سياسية مشركة: المعالم التأسيسية للجماعات السياسية الإقليمية الحديثة. هذه المعالم كلها غائبة بشكل أكثر أوأقل عن المستوى عبر–القومي. بالرغم من الطريقة التي تربط بها العولمة مصائر المجتمعات بعضها ببعض، فالحقيقة أن الساحة الوحيدة التي تظهر فيها ديمقراطية حقيقية تقع داخل الحدود القومية.

وحتى داخل الإتحاد الأوروبي فالديمقراطية عبر القومية ليست أكثر من ظاهرة نخبوية. إن لم توجد هنالك جماعة أخلاقية فيما وراء الدولة، من هذا المنظور، فلا يمكن أن يكون هنالك شعب حقيقي. وبالطبع يرى أنصار الديمقراطية عبر القومية أن الجماعات السياسية قد غيرتها العولمة كما أن فكرة الشعب كما تحددت كوحدة مثبتة ومحصورة إقليميا لم يعد بالإمكان الدفاع عنها. مع ذلك فإن جعل الشعب مسألة إشكالية بهذه الطريقة، كما يرى المشككون، يطرح السؤال النقدي حول من، أوأية وكالة تقرر كيفية تشكل الشعب، وعلى أية قاعدة يتم ذلك. وبدون تحديد دقيق للمبادئ التي ينبني عليها الشعب فمن الصعب تصور كيف يمكن مأسسة الديمقراطية عبر القومية أوأنها ستقدم بالضرورة قاعدة لحوكمة عالمية أكثر تمثيلية، أكثر شرعية وأكثر محاسبة. وبفشلهم في الإجابة عن هذا السؤال من خلال برهان مقنع وقوي نظريا، يقوض أنصار الديمقراطية عبر القومية بشكل حتمي، كما يرى المشككون، احتمال تحقيق مشروعهم.

بالنسبة للواقعيين السياسيين تمثل السيادة والفوضى الحواجز التي لا تقهر أمام تجسيد الديمقراطية فيما وراء الحدود. وبرغم إمكانية وجود مجتمع دولي مكون من الدول، يكون فيه قبول لحكم القانون والتزام بالقواعد الدولية،

والنظام على المستوى العالمي، كما يرى الواقعيون، يبقى ظرفيا بدلا من أن يكون مستديما. يبقى النزاع والقوة واقعا يوميا في كثير من جهات العالم. وهذه ليست الظروف التي يمكن لأية تجربة ديمقراطية حقيقية أن تزدهر فيها مادامت الديمقراطية التي تعمل بشكل صحيح تتطلب غياب العنف السياسي وحكم القانون. وفي العلاقات بين الدول السيدة فإن العنف المنظم ممكن دوما وحكم القانون تعبير دائما عن الواقعية السياسية. والنظام الدولي نظام يؤسس دوما بالدول الأقوى ومن أجلها. واعتبارا لذلك ليست الحوكمة العالمية سوى مرادف للهيمنة الغربية في الوقت الذي تبقى فيه المؤسسات الدولية رهينة القوى المسيطرة في العالم. تتصرف الدول بشكل استراتيجي نحوتشجيع الحوكمة العالمية فقط عندما تزيد من استقلاليتها أوتراوغ من خلالها المراقبين

الداخليين بعيدا عن المسائل الحساسة، وبالتالي تخلق حتمية سياسية مضرة بدمقرطة الحوكمة العالمية. وفي غياب مهيمن ديمقراطي، أوشكل ما لفيدرالية الدول الديمقراطية يفرض أويرعى الديمقراطية عبر القومية يجب أن تبدوشروط تحقيقيها غير محتملة من الناحيتين النظرية والعملية. فهنالك قلة من الدول الديمقراطية يحتما أن تقايض حكمها الذاتي بنظام دولي أكثر ديمقراطية في حين لا توجد دولة تسلطية تستطيع التفكير بذلك أبدا. تبقى الديمقراطية عبر القومية لدى الواقعيين فكرة طوباوية بشكل واضح.

ورغم أن الديمقراطية عبر القومية كانت قيمة أكثر قابلية للتحقيق، فإنها كما يستنتج العديد من المشككين إنجاز غير مرغوب فيه من الناحيتين السياسية والأخلاقية. ففي قلب نظريات الديمقراطية عبر القومية هناك نزاع مستعص على الحل بين الالتزام المعياري نحوديمقراطية قومية فعالة وبين الرغبة في ديمقراطية تتخطى حدود الدول. تنشأ هذه المعضلة من حقيقة أن الممارسات والقرارات الديمقراطية لأحد الأطراف لدهيا إمكانية ضخمة لأن تزعزع أوتنفي الأسس والشروط الديمقراطية لطرف آخر. لقد تم حل هذه المعضلة في أكثر الديمقراطيات نضجا من خلال آليات دستورية، ولكن هذه الأخيرة غائبة بشكل واضح عن الحلبة الدولية. ومن الأمثلة الأكثر وضوحا على هذه المعضلة تدخل الإتحاد الأوروبي من خلال" تفويض ديمقراطي" في الحياة السياسية للنمسا عندما فاز حزب أقصى اليمين بانتخابات أوائل سنة 2000. حيث هدد الإتحاد بشكل جماعي بعدم الاعتراف الرسمي بأي ائتلاف حكومي لعب السيد هايدر زعيم حزب أقصى اليمين فيه دورا. وهذا بالرغم من الاختيار المعبر عنه ديمقراطيا من قبل الهيئة الناخبة النمساوية. ومهما كان الوضع الأخلاقي لتلك الحالة فالمعنى العام يتجه إلى تعطيل الديمقراطية عبر القومية للحوكمة الذاتية الفاعلة محليا أووطنيا. وبدون وسائل حماية فعالة، لا يمكن إرساء قواعدها مؤسساتيا في ظل غياب دستور عالمي فان خطر الديمقراطية عبر القومية يكمن في كونها حساسة لنزوات الأغلبية التي يمكن أن تنفي الحقوق والآمال الديمقراطية الشرعية للأقليات (القومية). وبالعكس، فبدون القدرة المؤسساتية لفرض الإرادة الديمقراطية للأغلبية ضد المصالح المعرضة للقوى

الكبرى اليوم فإن الديمقراطية عبر–القومية تصبح بساطة رهينة مصالح القوى الجيوسياسية الأكثر قوة. وهنا ما يمكن الإشارة إليه على أنه مفارقة الديمقراطية عبر القومية أي أنه بدون قدرة على فرض الإرادة الديمقراطية العابرة لقومية عل القوى الجيوسياسية والاجتماعية عبر القومية الأكثر قوة ستكون الديمقراطية ما وراء الدولة بالضرورة دون نتائج في حين أن تحقيق تلك القدرات بشكل شديد الفعالية يخلق إمكانية حقيقية لاستبداد الديمقراطية عبر القومية وبالتالي هدم مرغوبية المثال الديمقراطي.

وبسبب ذلك جزئيا، حتى أصحاب قناعات أكثر راديكالية أوتقدمية يضمرون شكوكا عميقة حول مرغوبية الديمقراطية عبر القومية. وينظر إلى هذه الأخيرة عند بعض النقاد الراديكاليين على أنها تخفي وسيلة جديدة للهيمنة الغربية. أما بخصوص فلسفة "الحكم الرشيد"التي أصدرتها حكومات المجموعة السبعة والوكالات متعددة الأطراف، فقد اعتبر قبل كل شيء انشغالا غربيا. وبعبارة أخرى هنالك مجموعات أنصار قليلة للديمقراطية عبر القومية ليتم إيجادها من بين المحرومين في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. إنها بالنسبة إلى غالبية البشرية إلهاء عن المشاكل العالمية الأكثر استعجالا من السيدا ومجاعة وتصحر وفقر. وكما أوضح البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة فإن المسألة الأكثر استعجلا بالنسبة للبشرية هي ما إذا كانت هنالك أمكانية لإعطاء العولمة وجها إنسانيا. وفي هذه الحالة يمكن أن تكون الديمقراطية عبر القومية استجابة غير ملائمة وغريبة تماما باعتبار أن المشكلة الخطيرة تكمن في كيفية ضمان أن الأسواق والرأسمال العالميين يعملان لأجل مصلحة غالبية شعوب العالم دون تدمير البيئة الطبيعية. وحتى أن أمكن تحقيقها، يمكن أن تؤدي دمقرطة الحوكمة العالمية إلى تقوية وشرعنة هيمنة الرأسمال العالمي أكثر مما تعارض استحواذه على وسائل القوة العالمية. إن السجل التاريخي للمجتمعات الرأسمالية المتقدمة يوضح كيف تفرض حتميات الرأسمالية نفسها على العمليات الديمقراطية. وهنا يكمن المصير المنتظر للديمقراطية عبر القومية. ولا يمكن حل التفاوت العالمي المتسارع والكارثة البيئية البادية في الأفق من خلال جرعة من الديمقراطية عبر القومية، وبالمقابل فما هو أكثر إلحاحا كما يرى هيرتس هو أجهزة عالمية أكثر

قوة وفعالية وليست أجهزة أكثر ديمقراطية. والتي يمكن ان تتغلب على المصالح المتخندقة للرأسمال العالمي من خلال إرساء ديمقراطية الرفاه الاجتماعية المشتركة على المستوى العالمي. وبشكل مغاير، فإن تفكيك الحوكمة العالمية وأيلولة السلطة إلى جماعات محلية متساندة تحكم بشكل ذاتي هو إستراتيجية يشجعها الراديكاليون من ذوي القناعات الخضراء. وعلى الساحتين السياسية والأخلاقية يعتبر المشككون من ذوي النزعة التقدمية أن الديمقراطية عبر القومية سيكون مشروعا متصدعا. تبعا لذلك يتجه التفضيل الأخلاقي للعديد من النقاد الراديكاليين نحوتقوية نظم الحوكمة الديمقراطية الاجتماعية القائمة وأشكال جديدة من الديمقراطية المشاركاتية على مستوى تحت الدولة. إذ أن الديمقراطية عند هؤلاء المشككين ديمقراطية محلية (قومية) دوما.

هناك أسباب قوية لتطبيق الحكم النقدي بخصوص ملائمة، احتمال، ومرغوبية الديمقراطية عبر القومية. ما تشترك فيه الحجج المشككة المختلفة هو شعور أن الديمقراطية عبر–القومية ليست استجابة ملائمة بالضرورة تجاه العولمة وليست مشروعا مقنعا لا من الناحية النظرية ولا من الناحية الأخلاقية كما يفترض أنصارها. وعلى العكس من ذلك فهي محفوفة الفقر النظري والأخطار العملية. ويضيف إلى ذلك دال خطر التحكم الشعبي بمسائل حيوية كالاقتصاد والأمن العسكري. أكثر من ذلك فإن تطور الديمقراطية الوطنية (المعرفة إقليما) قد ترافق مع القوة والعنف، كما يوضح التاريخ الحديث كيف، أنه حتى داخل إطار ثقافة سياسية مشتركة، تبقى الديمقراطية نظام حكم هش. أما في عالم تسوده التعددية الثقافية والتفاوت المتفاقم فإن إمكانية تحقيق الديمقراطية عبر القومية سيكون محكوما عليها بالإهمال إذا لم يتم فرضها عن طريق تجمع للدول الديمقراطية أوقوة ديمقراطية مهيمنة معتدلة. ودون أن يكون ذلك مدهشا، بالنسبة لأغلب المشككين فإن الحوكمة الذاتية داخل الدول، سواء كانت ديمقراطية أم غير ذلك، ستكون مفضلة من الناحية أخلاقية على الاستبداد المحتمل لأية جماعة سياسية عالمية ديمقراطية.

هل يمكن صرف النظر عن الديمقراطية عبر القومية؟

بالمقابل يرد أنصار الديمقراطية عبر القومية على المشككين أنهم صرفوا النظر بشكل متهور عن الحجج النظرية والأخلاقية والعملية التي ينبني عليها تصورهم للديمقراطية فيما وراء الحدود. وبشكل خاص أكثر يعتقدون أن الحط من أهمية التحولات السياسية الكبيرة التي أحدثتها العولمة والأقلمة يجعل المشككين يسيئون، بشكل خطير، تقدير إمكانيات تحول سياسي مهم نحونظام عالمي أكثر ديمقراطية. إن هذه التحولات الدامغة تغير الظروف التي نشأت فيها الجماعات السياسية السيدة، المعرفة إقليميا، والمحكومة بشكل ذاتي نحوعالم من التدفقات العالمية، لا يمكن التمييز فيه بين المحلي والعالمي، وبين ما هو داخلي وما هو خارجي. إن تجاهل هذه التطورات يجعلنا نقع فريسة لمفهوم جوهري مجرد عن الزمن للدولة والإجتماعي السياسي الحديثين وهو ما يهمل طبيعتها المبنية اجتماعيا وتاريخيا.

إن الجماعات السياسية الحديثة عبارة عن بناءات تاريخية واجتماعية، وشكلها المميز الذي يتطابق مع المدى الإقليمي للجماعة المتخيلة المدعوة أمة، هو نتيجة ظروف وقوى خاصة. وهذا الشكل يحدد وحدة القياس التي تم بناء الوحدات الديمقراطية الحديثة تبعا لها. لقد كانت الدولة تاريخيا في المقام الأول حاضنة الحياة الديمقراطية الحديثة. لكن وكما يلاحظ لينكلاتر، لم تكن الجماعات السياسية متوقفة أبدا عن الحراك، أو أنها كانت أبدا مخلوقات ثابتة بل كانت أبدا في عملية بناء وإعادة بناء. وحين تكاثفت العولمة والأقلمة بدأت الجماعات السياسية الحديثة تشهد تحولات عميقة، في الوقت الذي بدأت فيه أشكال جديدة من الاجتماع السياسي بالبروز. وحسب هيلد تتعايش الجماعات السياسية القومية اليوم مع "جماعات مصير" متشابكة معرفة عن طريق المدى المكاني للشبكات والنظم والولاءات والمشكلات عبر القومية.. وبعبارات "والزر" يمكن النظر إليها على أنها جماعات "رقيقة" مقابل الجماعات الوطنية المحلية "الثخينة." مع ذلك فهي

الشروط القبلية الأخلاقية والسياسية لرعاية الديمقراطية عبر القومية. وتعرف جماعات المصير المتشابكة هذه جوهريا حدود التمفصلات عبر القومية الجديدة الممكنة بين الشعوب.

كما لاحظنا من قبل، يتهم نقاد الديمقراطية عبر القومية أنصارها باستخدام مفهوما غير محدد للشعب. لكن هذه التهمة تهمل الطبيعة غير المحددة والبنائية لهذا الشعب(القومي) الحديث نفسه. أما بالنسبة لتكوين الشعب داخل الدولة القومية فقد كانت دائما موضوعا للنقاش- ويشهد على ذلك النضال من أجل حق انتخاب المرأة، الجدل الحالي حول المواطنة- وتطور تاريخيا استجابة للظروف الاجتماعية والسياسية المتغيرة، وهذا يؤدي على عكس حجج المشككين، أن الشعب ليس كيانا مشكلا مسبقا يأتي قبل التطور الديمقراطي ولكنه على العكس بذاته مشكل من خلال عمليات الدمقرطة المتوالية. فمنذ الديمقراطية الإغريقية الكلاسيكية كان تكوين الشعب دوما إشكالي وظرفيا. وهذا ما يعطي مصداقية لإدعاءات أنصار الديمقراطية عبر القومية أن عدم التحديد في تصميم الشعب لا يضف احتمالية والانسجام النظري لمشروعهم. وبدلا من تصور شعب من مواطنين عالميين ككيان منفرد ن محدد ووكوني — شعب عالمي موحد- تميل أدبيات الديمقراطية عبر القومية إلى التأكيد على تكوينه المعقد، المرن ومتعدد الطبقات. متمفصلا في أوضاع متعددة بالنسبة لتعدد مواقع القوة العالمية وهندسة الحوكمة العالمية. إن هذا التصور كما تدل عليه تجربة الإتحاد الأوروبي والكيانات السياسية الفيدرالية ن ليس مقطوع السوابق التاريخية. وبالتالي فأحجية الشعب الشهيرة في نظريات الديمقراطية عبر القومية ليست الصدع الحتمي الذي يدعيه العديد من النقاد.

تعد المأسسة المتنامية للمجالات العامة عبر القومية من خلال ما يراه البعض البناء القانوني المتنامي للنظام العالمي مركزيا في بناء الجماعات السياسية المتخطية للدولة. فتراكم الترتيبات متعددة الأطراف، الإقليمية، وعبر القومية قد خلقت دستورا ضمنيا للجماعة السياسية الكونية. ففي سبيلها لتسيير وضبط مشاكلها العابرة للحدود عمدت الدول إلى تقنين قواها

وسلطاتها من خلال معاهدات وترتيبات أخرى. وبذلك قامت بمأسسة نظام مفصل من القواعد، الحقوق والالتزامات لسير شؤونها المشتركة. وقد ذهبت هذه العملية مسافة أبعد في إطار الإتحاد الأوروبي أين ظهر شبه دستور فيدرالي فعليا. وفي أطر أخرى مثل منظمة التجارة العالمية خضعت سلطات الحكومات الوطنية إلى إعادة تعريف عندما أصبحت إدارة الخلافات التجارية موضوعا لحكم القانون.

بالترافق مع هذه المأسسة، تم تفصيل وتحصين بعض المبادئ الديمقراطية داخل مجتمع الدول. إذ أصبحت مبادئ تقرير المصير والسيادة الشعبية والشرعية الديمقراطية والمساواة القانونية بين الدول مبادئ ثابتة للمجتمع الدولي. وعلق مايال عن ذلك أنه لم يتم تحصين الديمقراطية نفسها فحسب ولكن أيضا القيم الديمقراطية كمعيار للشرعية داخل المجتمع الدولي. تبدو هذه الدمقرطة للمجتمع الدولي وكأنها تسارعت في السنوات الأخيرة كاستجابة لعمليات العولمة ونشاطات المجتمع المدني عبر–القومي وحركية التنشئة الاجتماعية لجماعة الدول الديمقراطية المتسعة. وبالرغم من عدم استوائها وهشاشتها فهي تمثل "إلى جانب البناء القانوني للنظام العالمي" انبجاسا للشروط التاريخية الضرورية– خلق مناطق سلام وحكم القانون– لبناء ديمقراطية عبر قومية.

كدليل آخر على عملية الدمقرطة يمكن أن نجد الاستجابة السياسية المتنامية من قبل العديد من الحكومات ووكالات المجتمع المدني عبر–القومي لنتائج العولمة الاقتصادية، تتجلى هذه الاستجابات من خلال عدة مظاهر لكنها تشترك عموما في تطلع القوى السياسية التقدمية إلى نظام حوكمة عالمية قابل للمحاسبة، مستجيب، ووشفاف. وتماشيا مع الشعور المتنامي أن السلطة تنسحب من الدول الديمقراطية، والهيئات الناخبة لصالح أجهزة عالمية غير منتخبة وغير قابلة للمحاسبة بشكل فعال، مثل منظمة التجارة العالمية، قد خلق ضغطا سياسيا متزايد الشدة على حكومات مجموعة الثمانية لإدخال الحكم الراشد على الحوكمة العالمية. لكن هنالك إجماعا عالميا

أكثر اتساعا يلوح في الأفق حول الحاجة إلى الإصلاح، ومولدا دعما سياسيا من على طول الخط الفاصل بين الشمال والجنوب ومن بين مختلف مكونات المجتمع المدني العالمي. وبالطبع لا تعني الديمقراطية مجرد صنع القرار الشفاف والقابل للمحاسبة، ومن المهم ملاحظة أن النقاش حول الإصلاح يشمل أيضا بشكل كبير الخطابات المختلفة للديمقراطية عبر القومية التي تمت مناقشتها سابقا، من دولية–ليبرالية، وتداولية، وراديكالية وكوسموبوليتانية. وفي إطار منظمة التجارة العالمية، مثلا فإن لغة الاشتراك في الرهان قد واضحة أكثر في كل من مقترحي الحكومة الأمريكية والمجتمع المدني حول أصلاح هذه المنظمة. ولكن مهما كانت النتائج الفورية لعمليات الإصلاح الجارية فقد وضعت مشكلة الأسس الديمقراطية للحوكمة الدولية بقوة على الأجندة العالمية. وبذلك تم خلق مجال عمومي عبرقومي جرت فيه تأملات ونقاشات سياسية جادة حول شرعية الحوكمة العالمية.

بالطبع بالنسبة إلى مشككين من أمثال "دال" فإن هذه التطورات لا تدحض الحجة المعيارية أن المؤسسات الدولية لا يمكن أن تكون ديمقراطية. مع ذلك فهذا الرأي يتغاضى تماما عن الأمثلة المهمة عن الأجهزة الدولية أوفوق القومية –من الإتحاد الأوروبي إلى منظمة العمل الدولية– التي تعكس تصاميمها مزاوجة جديدة بين المبادئ مابين الحكومية التقليدية والمبادئ الديمقراطية. وبينما يمثل الإتحاد الأوروبي عملية مأسسة ملحوظة لشكل مميز من الديمقراطية فيما وراء الحدود فأنه ليس فريدا من نوعه. فمنظمة العمل الدولية مثلا أسست لشكل صارم من التشارك من خلال نظام ثلاثي الأطراف للتمثيل يضم الدول وأصحاب الأعمال ومنظمات العمال. كما جسدت الأجهزة الوظيفية الدولية الجديدة، مثل الصندوق الدولي لتنمية الزراعة وصندوق البيئة العالمي، مبادئ التشارك كوسيلة لضمان صناعة قرار تمثيلية. وأكثر من ذلك قامت جميع المؤسسات الدولية بالانفتاح على المشاركة الرسمية وغير الرسمية لممثلي المجتمع المدني. وحتى منظمة التجارة العالمية أنشأت منتدى للمجتمع المدني. وتبدو مقولة المشككين أن الحوكمة الدولية الفعالة لا تتماشى والممارسات الديمقراطية غريبة في ضوء السجل التاريخي للحوكمة العالمية.بل على

العكس فمع بعض الاعتبارات تكون المبادئ الديمقراطية تكوينية لنظم الحوكمة العالمية والإقليمية القائمة.

في النهاية وفي مناقشتهم لقيمة الديمقراطية عبر القومية يثير النقاد الاشتراكية مسألة جادة حول إمكانية الثقة بالديمقراطية كوسيلة من أجل توفير أكثر عدالة اجتماعية عالمية. وبالنظر إلى الديمقراطية اللبرالية في الإطار القومي يبدو السجل التاريخي مختلطا نوعا ما. وعلى العكس يبدأ أنصار الديمقراطية عبر القومية انطلاقا من قراءة أخرى(تاريخية ومفاهيمية) للعلاقة بين الرأسمالية كمحرك أساسي للتفاوت واللاعدالة العالميين وبين الديمقراطية. تعترف هذه القراءة بالتناقض الحتمي بين منطق الرأسمالية ومنطق الديمقراطية. إنها تنطلق من حتمية عدد من الانتقادات الماركسية البنيوية والراديكالي –على المستويين التاريخي والنظري– في البرهنة على أن الديمقراطية عبر القومية شرط ضروري لتحقيق العدالة الاجتماعية العالمية. لقد أخذ تاريخ الديمقراطية الاجتماعية الأوروبية في تلطيف التفاوتات الناتجة عن رأسمالية السوق كحالة مركز للاهتمام. وتبعا لذلك فإن قضية الديمقراطية عبر القومية لا تنفصل عن العدالة الاجتماعية العالمية. بالفعل تكمن قيمة الديمقراطية عبر القومية كما يرى أكثر أنصارها انبهارا، في قدرتها على تقديم الآليات الشرعية ومساحات لمواجهة سلطة الرأسمال العالمي والتي من خلالها تتحقق وتتطور شروط عدالة اجتماعية عالمية أكثر. أما مؤسسات الحوكمة العالمية القائمة الفاشلة في تأدية هذه المهمة فيجب ألا تفاجئنا مادامت أسيرة المصالح الاقتصادية المسيطرة. مع ذلك، فبالنسبة لأنصار الديمقراطية عبر القومية لا يمثل ذلك قاعدة للتخلي عن المشروع، ولكن على العكس مناصرته بحرارة أكبر.

هل نتجه نحوجماعة سياسية عالمية ديمقراطية؟

إذا لم يكن بالإمكان صرف النظر عن فكرة الديمقراطية عبر القومية بهذه السهولة فإن آفاق تحقيقها يجب النظر إليها.

وهذا يتضمن النظر إلى مسألتين: المدى الذي يمكن معه تعريف التوجهات الجوهرية في السياسة العالمية التي تقدم شروط احتمال تحقيقها، والمدى الذي توفر فيه النظريات الديمقراطية عبر القومية تفسيرا معقولا ومقنعا لشروط تحقيقها. وهذه هي المسائل لبتي يحتمل أن تولد استنتاجات متباعدة بشكل جذري لأنها تدعو إلى أحكام تخمينية، ولأنها لا تنفصل عن قناعاتها الأخلاقية القبلية.

برغم الأسس المفروضة للرأي المشكك، فهنالك مساحات واسعة لمواجهة آراء أنصار الديمقراطية عبر القومية وهو ما كفل تفاؤلية حذرة. تحفز العولمة والأقلمة ردود أفعال سياسية قوية ولدت في مظاهرها التقدمية نقاشا عاما غير مسبوق حول الأسس الديمقراطية للحوكمة في ما وراء الدول. ففي مطلع أزمة شرق آسيا ومعركة سياتل كان هنالك أدلة على صعود إجماع عالمي حول الحاجة إلى ضبط أكثر فعالية للأسواق المالية العالمية والرأسمال العالمي. فتوافق واشنطن الذي يناصر الرأسمال العالمي المتحرر لا يبدو بعد الآن في مأمن، أوفي وضع المهيمن الشديد. لقد أصبح ضبط العولمة مسألة سياسية ذات أولوية وهذا بدوره يدعم تداولية أكثر حول الشكل الدقيق الذي أن يأخذه ذلك الضبط وكذا الأسس المعيارية والقيم التي يمكن أن تشكلها. وتقف مسألة إصلاح كبريات وكالات الحوكمة العالمية بقوة على أجندة السياسة العالمية حاليا. لقد أصبحت الشفافية والمحاسبة والمشاركة والشرعية بشكل سريع مبادئ متعلقة بالخطاب المسيطر عن الإصلاح. والعناصر التقدمية من المجتمع المدني عبر القومي، مثل الميثاق 99، تنظم وتعبأ للإبقاء الضغط السياسي على الحكومات والمؤسسات ومواصلة تنفيذ أجندة الإصلاح السياسي. تتسم هذه التطورات السياسية الأخيرة بأهمية سياسية كبرى إذا فهمت في الإطار الأوسع لدمقرطة المجتمع العالمي. واعترافا باحتمال فشل الإصلاح في النهاية أوالقيام بإصلاح تجميلي والوضع الحالي لانحلال هيمنة النيوليبرالية، وحيوية المجتمع المدني عبر القومي، تصادق الشروط الملحة لحوكمة عالمية وإقليمية من شرعية وفعالية، وسيادة القيم والتطلعات الديمقراطية، كلها على الخلاصة المتفائلة عن أن آفاق المشروع الديمقراطي عبر القومي إيجابية أكثر من أي وقت مضى من عدة

جهات. وهذا ليس بغرض رفض أوتتفيه التوجهات والقوى أوحدود الإصلاح الديمقراطي ولكن مجرد اعتراف أن التطورات المعاصرة تشكل ظروفا ملائمة لحفز التقدم نحوأشكال حوكمة عالمية أكثر محاسبية وأكثر ديمقراطية. وبالطبع هذا يبقي الأسئلة الأهم عن المسار المحتمل للإصلاح الديمقراطي مفتوحة.

سيكون من غير الملائم توقع أن أية نظرية من النظريات الأربعة عن الديمقراطية عبر القومية التي تم تفصيلها سالفا يمكن أن توفر منظورا مقنعا أومعقولا للمسار أوالمسارات الممكنة للإصلاح الديمقراطي. وباعتبارها نظريات معيارية، تعمل كل منها في المقام الأول على تحديد مبادئ الديمقراطية عبر القومية والشروط الأساسية لوجودها. وتعكس هذه المنظورات في جذورها تصورات مختلفة عن الديمقراطية تتواجد عل مستوى تقاليد بعيدة الاختلاف، ولكن متشابكة أحيانا، للفكر الديمقراطي. بالتالي وعوضا عن التساؤل عن أي منها فهي يتوفر المخطط الأفضل للديمقراطية عبر القومية – والتي تفترض وجود بعض المعايير الموضوعية يمكن من خلالها إطلاق مثل ذلك الحكم عليها – فالسؤال الأكثر أهمية وملاءمة يتعلق بما إذا كانت أي من هذه النظريات تقدم منظورا مقنعا ومنسجما – منغمسا في ممكنات السياسة العالمية كما تظهر الآن– للشروط السياسية والأخلاقية لتحقيقها ؟

يمكن أن تبدو الدولية– الليبرالية الطريق الأكثر معقولية للديمقراطية عبر القومية مادامت متفقة بشكل واسع مع النظام العالمي الليبرالي القائم وقيم الدول الغربية المسيطرة ونخبها. والمداولات الحالية حول إصلاح الحوكمة العالمية يسيطر عليها الخطاب الدولي– الليبرالي كما يظهر في إيلاء الأسبقية للمحاسبة والشفافية. في حين أن هذا تصور إجرائي محدود جدا عن الديمقراطية يتسم بالدولاتية والكونية في مسلماته. والأرثوذوكسية السائدة على النقاش السياسي المحيط بإصلاح الحوكمة العالمية هي ما تسعى القوى التقدمية إلى تجاوزها. وبعبارة أخرى فهي تطمح في المقام الأول إلى ديمقراطية بين الدول أوديمقراطية دولية. بدلا من ديمقراطية الشعوب أوالديمقراطية

عبر القومية. وعلى العكس من ذلك تبدو طموحات الديمقراطية التعددية الراديكالية التي تتسم بنزعة أقوى نحوالتغيير متبددة بفعل الفشل في تحديد كيفية تحقيق أومأسسة الديمقراطية عبر القومية من الناحية النظرية أوالتاريخية في ظل غياب أية سلطة سيدة أوحكم للقانون. ففي نظام عالمي شديد التشتت تتكاثر فيه المجتمعات المحكومة ذاتيا، تبدو شروط قيام مجال عمومي عبرقومي حقيقي أوحوكمة عالمية تتجه نحوالديمقراطية أمرا بعيد المنال. وتبقى مسألة لماذا سوف يحفز مثل ذلك النظام بشكل حتمي ديمقراطية عبرقومية، كنقيض لاستبداد الجماعة، بعيدا عن الوضوح. ولذلك تفتقر الديمقراطية التعددية الراديكالية إلى السرد المقنع لشروط تحققها.

على العكس تقدم الديمقراطية التداولية والديمقراطية الكوسموبوليتانية منظورين أكثر إقناعا ونظامية لشروط قيامها بالرغم من الراديكالية والطموح المعياريين مادامت تتطلع إلى تغيير النظام العالمي نحوجماعة ديمقراطية من الدول والشعوب فكل منها واع بالقوى الاقتصادية الهيكلية التي تعيق آفاق الديمقراطية عبر القومية. يقدم كلاهما منظورا صارما للشروط القبلية الضرورية وللعمليات الموصلة إلى دمقرطة النظام العالمي. ومن هذه الزاوية يمكن اعتبارهما منظورين متكاملين للديمقراطية عبر القومية. في حين تهتم الديمقراطية التداولية في المقام الأول بالمصادر الخطابية للنظام العالمي وبأهمية القوى التواصلية للمجتمع المدني في عملية دمقرطة الحوكمة العالمية، تهتم الديمقراطية الكوسموبوليتانية أساسا بتعيين النظم المؤسساتية والقانونية التي ترعى وتحصن الديمقراطية فيما وراء الدولة. وأكثر من ذلك يعتبر أنصار الديمقراطية الكوسموبوليتانية والتداولية أن الديمقراطية عبر القومية ليست بديلا عن الديمقراطية القومية وإنما تراها وسيلة خلاص جزئية لها. وبالرغم من المثالية الملازمة لها، تشكل النظريتان الكوسموبوليتانية والتداولية الحجج الأكثر تطورا وإقناعا للديمقراطية في ما وراء الحدود. وتمثلان معا محاولتين أصيلتين وشاملتين لإعادة تخيل الديمقراطية لتتوافق مع عالم اكتسب تنظيم وممارسة السلطة أبعادا عبرقومية، إقليمية، وعالمية مهمة.

الخلاصة:إعادة تخيل الديمقراطية

يتماها تاريخ نظرية الديمقراطية عبر القومية مع إعادة التخيل المتتابعة للمشروع الديمقراطي من أجل أن يتطابق مع الظروف التاريخية الجديدة. وفي استجابتها للمعالم المعاصرة للعولمة والأقلمة بدأ المنظرون بالتفكير في حتمية، ومرغوبية، ومعقولية أن تُدخِل الديمقراطية عبر القومية في الحسبان القوى العالمية وعبر القومية التي تفلت حاليا لمؤسسات الديمقراطية المؤسسة على الإقليم الموجدة على الأرض. ولقد التأم نقاش أكاديمي وسياسي جاد برزت خلاله إعادات التصور الأربع المختلفة للديمقراطية، بدرجات متفاوتة، تجد انعكاسها في المداولات الحالية حول إصلاح الحوكمة العالمية والإقليمية ابتداء من الإتحاد الأوروبي ووصولا إلى صندوق النقد الدولي. لقد راجعت هذه الورقة بشكل نقدي الإدعاءات المعيارية والميدانية لهذه النظريات الأربع للديمقراطية عبر القومية، أي الدولية–الليبرالية، التعددية الديمقراطية الراديكالية، والديمقراطيتان الكوسموبوليتانية والتداولية. وكما بين هذا الفصل، تستحق هذه الطرق في إعادة التخيل معالجة تشكيكية. مع ذلك وجه البرهان هنا للدفاع عن فكرة الديمقراطية الليبرالية ضد نقادها الأكثر تشكيكا. وقد دافع بشكل خاص عن تفضيل الديمقراطية الكوسموبوليتانية والخطابية كمشروعين متكاملين، مقابل النظريتين الأخريتين. فهما تقدمان معا استجابة مقنعة وطموحة أخلاقيا لتحدي العولمة والمطالبة بهندسة أكثر ديمقراطية للحوكمة العالمية والإقليمية. وبالطبع قد تفشل هذه الحجج في إقناع ذوي القناعات التشكيكية المتجذرة عميقا أن فكرة الديمقراطية عبر القومية الحقيقية ليست مجرد وهم. مع ذلك يجب تخفيف تلك النزعة التشكيكية من خلال تحذير "إدوارد هـ. كار" القائل أن الفكر السياسي السليم والحياة السياسية السليمة سيكتشفان فقط عندما يجد كل من الحقيقة والوهم مكانهما.